MAPS

منهجية تقييم أنظمة المشتريات

ما أهمية تقييم نظام المشتريات العامة الخاص بك؟

المشتريات العامة تمثل نسبة كبيرة من الإنفاق العام.
يضمن النظام الفعال إنفاق الأموال العامة إنفاقًا جيدًا.

- تنفق الحكومات في جميع أنحاء العالم حوالي 9.5 تريليون دولار أمريكي في العقود العامة كل عام.
- وهذا يمثل حوالي 6%-20% من الناتج المحلي الإجمالي للدولة.

منهجية تقييم أنظمة المشتريات هي معيار دولي وأداة عالمية لتقييم أنظمة المشتريات العامة في أي مكان في العالم.

تقييم عالمي

يصلح لجميع أنظمة المشتريات العامة.
على أي مستوى من مستويات الحكومة.
في أي دولة بغض النظر عن مستوى التنمية.

أداة إصلاح

- لتحسين فعالية وكفاءة المشتريات العامة.
- وضمان النزاهة والشفافية في استخدام الأموال العامة.
- وتشجيع التفاهم والحوار بين أصحاب المصلحة.

تقييم معترف به

- حيث يتم استخدام مؤشرات موضوعية وشاملة.
- وإشراك مختلف مؤسسات أصحاب المصلحة.
- وضمان أعلى مستويات الجودة من خلال آلية ضمان الجودة.

المشتريات العامة تتجاوز مجرد شراء الأغراض، إنها الطريقة التي يمكن للحكومات أن تحقق بها سياساتها وأهدافها. إذا تم توظيفها بشكل استراتيجي، فإنه يمكن أن يكون لها تأثير على الاستدامة والابتكار وغيرها من السياسات.

يمكن للحكومات أن تساهم بشكل كبير في تحقيق أهداف الاستدامة باستخدام قوتهم الشرائية في اختيار السلع والخدمات والأعمال ذات الأثر البيئي المنخفض والنتائج الاجتماعية الأفضل. يكون لذلك أهمية خاصة في قطاعات معينة مثل البنية التحتية والصحة والتعليم.

كما توفر المشتريات العامة سوقا هائلة محتملة للمنتجات والخدمات المبتكرة. إذا تم توظيفها بشكل استراتيجي قد تساهم في مساعدة الحكومات على تعزيز الابتكار على الصعيدين الوطني والمحلي وتحسين الإنتاجية والشمولية في نهاية المطاف.

بالتالي فإن تعزيز أنظمة المشتريات العامة أمر أساسي لتحقيق نتائج ملموسة ومستدامة في مجال السياسات العامة، وضمان إنفاق الأموال العامة بشكل جيد، وبناء مؤسسات فعالة.

منهجية تقييم أنظمة المشتريات هي أداة لتعزيز أنظمة المشتريات العامة.
حيث إنها تقوم على:
- تحسين فعالية وكفاءة المشتريات العامة.
- ضمان النزاهة والشفافية في استخدام الأموال العامة.

من خلال:
- تحديد نقاط القوة والضعف في نظام المشتريات العامة.
- توفير أساس تحليلي للإصلاحات الملموسة والمستهدفة.
- ضمان التنفيذ الفعال للإصلاحات عن طريق تحديد الأولويات ووضع خطط العمل.

بنود المشتريات العامة

نسب المشتريات العامة...

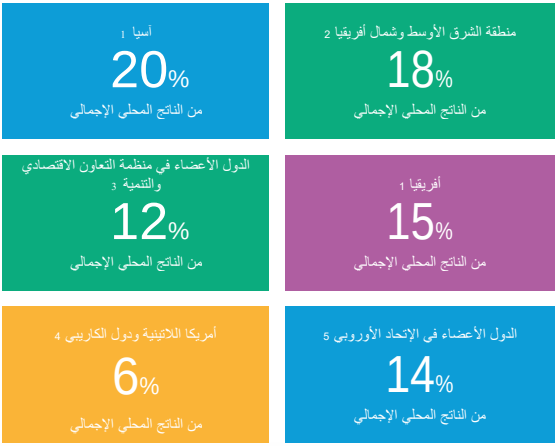

تؤثر المشتريات العامة على العديد من مجالات الخدمات العامة:
حصة الإنفاق على المشتريات6

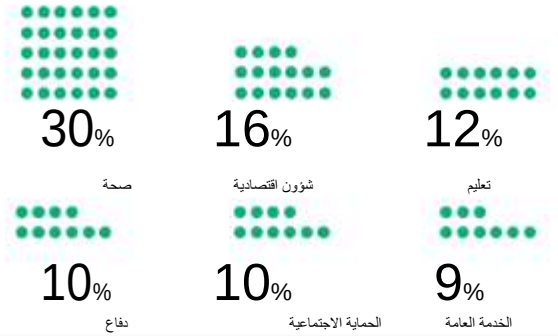

المصادر:

1. https://piie.com/blogs/realtime-economic-issues-watch/how-large-public-procurement-developing-countries
2. OECD (2016), Stocktaking report on MENA Public Procurement Systems
3. OECD (2019), Government at a Glance 2019
4. OECD (2020), Government at A Glance: Latin America and the Caribbean 2020
5. Public Procurement, European Commission website: https://ec.europa.eu/growth/single-market/pub-lic-procurement_de
6. OECD (2019), Government at a Glance 2019

ما هو سياق منهجية تقييم أنظمة المشتريات؟

تم إعداد النسخة الجديدة من منهجية تقييم أنظمة المشتريات في الوقت المناسب في أعقاب إطلاق أهداف التنمية المستدامة.

كما هو الحال بالنسبة إلى أهداف التنمية المستدامة، تستعين جميع دول العالم بمنهجية تقييم أنظمة المشتريات، بغض النظر عن مستوى دخلها أو وضعها الإنمائي.

تساهم منهجية تقييم أنظمة المشتريات في:

هدف التنمية المستدامة 12.7
"تعزيز **ممارسات المشتريات العامة المستدامة** ، وفقا للسياسات والأولويات الوطنية"

هدف التنمية المستدامة 16.6
"تطوير **مؤسسات فعالة وشفافة وتخضع للمساءلة** على جميع المستويات"

بالإضافة إلى ذلك، ترتكز منهجية تقييم أنظمة المشتريات على توصية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لعام 2015 الصادرة عن مجلس المشتريات العامة وتعكس أطر المشتريات الدولية الرائدة مثل:

- لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال) - القانون النموذجي للمشتريات العامة (2011).
- توجيهات الاتحاد الأوروبي بشأن المشتريات العامة (2014).
- أطر المشتريات التي تستخدمها المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والدول والمؤسسات المنفذة.

منهجية تقييم أنظمة المشتريات هي تدبير لا يمكن الاستغناء عنه لتنمية المجتمع.

الحكومات في حاجة إلى تقييم أنظمتها الاقتصادية والمالية من أجل:

- الحرص على المساءلة.
- تقديم تقرير إلى ناخبيهم.
- تحديد الفرص للقيام بالإصلاحات.
- رصد التقدم المحرز.

تقيم منهجية تقييم أنظمة المشتريات الجوانب التالية من النظام:

القيمة مقابل المال: الهدف الأساسي المتمثل في أن توفر كل أنظمة المشتريات السلع والأشغال والخدمات المطلوبة بطريقة اقتصادية، وفعالة، ومؤثرة، ومستدامة.

الشفافية: مبدأ الإفصاح الأساسي والشائع لجعل السياسات والأطر القانونية والمؤسسية والمعلومات المتعلقة بالقرارات متاحة للجمهور بطريقة مفهومة وسهلة الوصول في الوقت المناسب.

النزاهة: الحرص على أن تكون عملية المشتريات العامة خالية من التحيز، وضمان المساواة في المعاملة؛ ووفقًا لذلك يتم اتخاذ القرارات، وبالتالي ضمان النزاهة.

حسن الإدارة: الاعتراف بأهمية الإدارة الأوسع فيما يخص طريقة إجراء المشتريات العامة وكيفية تنفيذ الإصلاحات في مجال المشتريات. ويشمل هذا الجانب انعكاسا لأهداف الشراء الأفقية واعتبارات السياسة العامة ومبادئ النزاهة.

توفر منهجية تقييم أنظمة المشتريات إطارا شاملا للتقييم، بذلك تتأسس معايير نظام مشتريات تتسم بالفعالية والكفاءة مما يحفز جميع الدول لتحقيقها.

كيف يتم تنظيم مبادرة منهجية تقييم أنظمة المشتريات؟

الهيكل التنظيمي لحوكمة منهجية تقييم أنظمة المشتريات

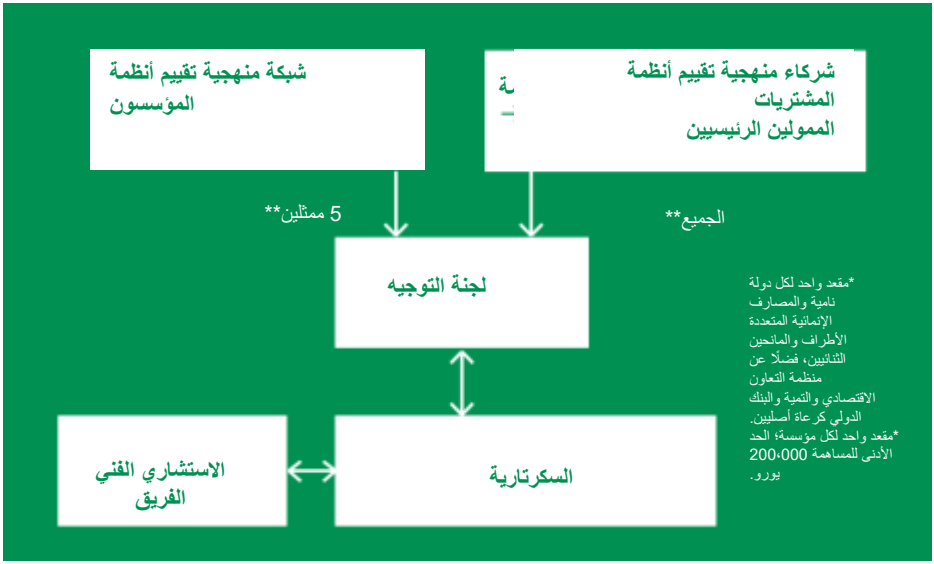

تشكل **شبكة منهجية تقييم أنظمة المشتريات** عنصرًا أساسيًا في المبادرة (المعروفة أيضا باسم مجموعة أصحاب المصلحة فيما يتعلق بمنهجية تقييم أنظمة المشتريات أو "مؤسسي منهجية تقييم أنظمة المشتريات").

أصحاب المصلحة هم مجموعة من الدول والأطراف والمؤسسات التي لها اهتمام خاص بمنهجية تقييم أنظمة المشتريات - إما لأنها استخدمت المنهجية أو تم تقييمهما بناءً عليها وبالتالي تم تقديم مدخلات بشأن المسائل الموضوعية.

أعضاء مجموعة أصحاب المصلحة (بالترتيب الأبجدي):

أفغانستان- البنك الأفريقي للتنمية- البنك الآسيوي للتنمية- وزارة الشؤون الخارجية والتجارة الأسترالية- بنك التنمية الكاريبي- تشيلي- كولومبيا- بنك التنمية التابع لمجلس أوروبا- البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية- المفوضية الأوروبية.

بنك الاستثمار الأوروبي- اكسبيرتيز فرانس- جورجيا- المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي- بتكليف من الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية- الشؤون العالمية الكندية- خبراء المشتريات العامة المستقلين- بنك التنمية للبلدان الأمريكية- البنك الإسلامي للتنمية- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية- الفلبين- السنغال- دعم تحسين الحوكمة والإدارة- أمانة الدولة السويسرية للشؤون الاقتصادية- الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية- البنك الدولي- زامبيا.

تشرف **لجنة التوجيه** على السكرتارية؛ وأعضائها هم الممولون الرئيسيون للسكرتارية ("شركاء منهجية تقييم أنظمة المشتريات ") والعديد من ممثلي مجموعة أصحاب المصلحة فيما يتعلق بمنهجية تقييم أنظمة المشتريات.

يستعرض **الفريق الاستشاري الفني** تقييمات منهجية تقييم أنظمة المشتريات من منظور فني لضمان الجودة للتقييمات الفردية بذات القدر. يتم تشكيل الفريق الاستشاري الفني من شبكة منهجية تقييم أنظمة المشتريات لكل تقييم على حدة.

تستعرض **سكرتارية منهجية تقييم أنظمة المشتريات** التقييمات التي تتوافق مع المنهجية وتوافق عليها وتنشرها، مما يضمن جودة عالية.

سكرتارية منهجية تقييم أنظمة المشتريات

توفر سكرتارية منهجية تقييم أنظمة المشتريات الدعم لجميع المستخدمين، بما في ذلك:

- إسداء المشورة إلى فرق الدولة المقصودة لتخطيط وإدارة منهجية تقييم أنظمة المشتريات؛
- استعراض جودة المذكرات المفاهيمية للمراجع من أجل تقييمات منهجية تقييم أنظمة المشتريات؛
- تقديم المشورة لفرق تقييم منهجية تقييم أنظمة المشتريات من خلال مكتب المساعدة؛
- استعراض جودة تقارير تقييم منهجية تقييم أنظمة المشتريات (بالتعاون مع الفريق الاستشاري الفني)، لتقديم شهادة للتقييمات تفي بمعايير الجودة المحددة.

ما هي عناصر المنهجية؟

تتكون منهجية تقييم أنظمة المشتريات من:

- تحليل السياق لدولة محددة بغرض وضع إطار للتقييم.
- 4 أعمدة مع 14 مؤشر و55 مؤشر فرعي لتقييم نظام المشتريات بأكمله.
- إرشادات وقوالب لدعم التقييم.
- وحدات تكميلية لتركيز وتعميق التحليل على جانب محدد:
  - المشتريات المستدامة.
  - الاحتراف.
  - المشتريات الإلكترونية.
  - التقييم على مستوى القطاعات.
  - التقييم على مستوى الكيانات.
  - الشراكات بين القطاعين العام والخاص
- **آلية لضمان الجودة تكفلها سكرتارية منهجية تقييم أنظمة المشتريات**

ماذا يحتوي إطار مؤشر منهجية تقييم أنظمة المشتريات؟

الركيزة 1 - الإطار القانوني والتنظيمي والسياساتي.	
يحقق الإطار القانوني للمشتريات العامة المبادئ المتفق عليها ويتوافق مع الالتزامات المعمول بها.	**1**
1(أ) نطاق تطبيق وتغطية الإطار القانوني والتنظيمي. 1(ب) طرق الشراء. 1(ج) قواعد الدعاية والحدود الزمنية. 1(د) قواعد المشاركة. 1(ه) وثائق ومواصفات المشتريات. 1(و) معايير التقييم وتقديم الجوائز. 1(ز) تقديم العطاءات واستلامها وافتتاحها. 1(ح) الحق في الطعن والاستئناف. 1(ط) إدارة العقود. 1(ي) المشتريات الإلكترونية. 1(ك) قواعد حفظ السجلات والوثائق والبيانات الإلكترونية. 1(ل) مبادئ المشتريات العامة في التشريعات المتخصصة.	
يدعم تنفيذ اللوائح والأدوات الإطار القانوني.	**2**
2(أ) تنفيذ اللوائح لتحديد العمليات والإجراءات. 2(ب) وثائق المشتريات النموذجية للسلع والأشغال والخدمات. 2(ج) الشروط المعيارية للعقود. 2(د) دليل المستخدم أو دليل جهات الشراء	
تدعم الأطر القانونية والسياساتية التنمية المستدامة للدولة وتنفيذ الالتزامات الدولية.	**3**
3(أ) المشتريات العامة المستدامة. 3(ب) الالتزامات الناشئة عن الاتفاقات الدولية.	
الركيزة 2- الإطار المؤسسي والقدرة الإدارية. الركيزة 2- الإطار المؤسسي والقدرة الإدارية.	
نظام المشتريات العامة مُدمج ومتكامل بشكل جيد مع نظام الإدارة المالية العامة.	**4**
4(أ) تخطيط المشتريات ودورة الميزانية. 4(ب) الإجراءات المالية ودورة المشتريات.	
تمتلك الدولة مؤسسة مسؤولة عن الوظيفة المعيارية/التنظيمية.	**5**
5(أ) الوضع والأساس القانوني لوظيفة المؤسسة المعيارية/التنظيمية. 5(ب) مسؤوليات الوظيفة المعيارية/التنظيمية. 5(ج) التنظيم والتمويل، والتوظيف، ومستوى الاستقلال، والسلطة. 5(د) تجنب تضارب المصالح.	
تحدد الجهات الشراء وصلاحياتها تحديدا واضحا.	**6**
6(أ) تعريف جهات الشراء ومسؤولياتها وصلاحياتها الرسمية. 6(ب) جهة المشتريات المركزية.	
المشتريات العامة مضمنة في نظام معلومات فعال.	**7**
7(ب) استخدام المشتريات الإلكترونية. 7(ج) استراتيجيات إدارة بيانات المشتريات.	
يتمتع نظام المشتريات العامة بقدرة هائلة على التطوير والتحسين.	**8**
8 (أ) التدريب والمشورة والمساعدة. 8 (ب) الاعتراف بمجال المشتريات كمهنة احترافية. 8 (ج) مراقبة الأداء لتحسين النظام.	
الركيزة 3-عمليات الشراء وممارسات السوق.	
ممارسات المشتريات العامة تحقق الأهداف المعلنة.	**9**
9(أ) التخطيط. 9(ب) الاختيار والتعاقد. 9(ج) ممارسات إدارة العقود.	
سوق المشتريات العامة يعمل بكامل طاقته.	**10**
10 (أ) الحوار والشراكات بين القطاعين العام والخاص. 10 (ب) تنظيم القطاع الخاص والوصول إلى سوق المشتريات العامة. 10 (ج) القطاعات الرئيسية واستراتيجيات القطاعات.	

الركيزة 4-المساءلة والنزاهة والشفافية في نظام المشتريات العامة	
الشفافية ومشاركة المجتمع المدني في تعزيز النزاهة فيما يتعلق بالمشتريات العامة.	**11**
11(أ) البيئة المناسبة للتشاور العام والمراقبة. 11(ب) وصول الجمهور إلى المعلومات بشكل مرضٍ وفي الوقت المناسب. 11(ج) المشاركة المباشرة للمجتمع المدني.	
تمتلك الدولة أنظمة مراقبة وتدقيق فعالة.	**12**
12 (أ) الإطار القانوني لنظام الرقابة وتنظيمه وإجراءاته. 12 (ب) تنسيق ضوابط ومراجعات المشتريات العامة. 12 (ج) تطبيق ومتابعة النتائج والتوصيات. 12 (د) التأهيل والتدريب لإجراء عمليات تدقيق المشتريات.	
تتسم آليات الاستئناف الخاصة بالمشتريات بالفعالية والكفاءة.	**13**
13 (أ) إجراءات الطعون والاستئناف. 13 (ب) استقلالية وقدرة هيئة الاستئناف. 13 (ج) قرارات هيئة الاستئناف.	
تمتلك الدولة قواعد أخلاقية وتدابير لمكافحة الفساد.	**14**
14 (أ) التعريف القانوني للممارسات المحظورة، وتضارب المصالح، والمسؤوليات ذات الصلة، والمساءلة، والعقوبات. 14 (ب) الأحكام المتعلقة بالممارسات المحظورة في وثائق المشتريات. 14 (ج) عقوبات فعالة للجزاءات والأنظمة المنوطة بتطبيق القانون. 14 (د) إطار مكافحة الفساد والتدريب على الأخلاقيات وقواعد النزاهة التي يجب اتباعها. 14 (ه) دعم أصحاب المصلحة لتعزيز الأخلاقيات في عمليات الشراء. 14 (و) آليات آمنة للإبلاغ عن الممارسات المحظورة أو السلوك غير الأخلاقي. 14 (ز) قواعد السلوك / قواعد الأخلاقيات وإقرارات الذمة المالية.	

كيفية القيام بتقييم منهجية أنظمة المشتريات؟

من يستطيع إجراء التقييم؟

- منهجية تقييم أنظمة المشتريات متاحة ويمكن استخدامها من قبل أي شخص.
- يمكن إجراء التقييمات من قبل جميع الدول - سواء كتقييم ذاتي أو بمساعدة شركاء خارجيين.
- إذا رغبت الدول في الحصول على شهادة، يجب أن تمتثل التقييمات لمجموعة من القواعد ومعايير الجودة، تتحقق منها سكرتارية منهجية تقييم أنظمة المشتريات.

1- التحقق من معايير التقييم **الكمي**

2- التحقق من معايير التقييم النوعي

3- تحديد الثغرات في وصف منهجية تقييم أنظمة المشتريات

الخطوات الفرعية للخطوة 3:

1- العثور على " الثغرات الموضوعية أو المادية".
-عدم تحقيق المعايير بالشكل المطلوب.
-العناصر الأساسية للمؤشر غير متواجدة
-الحكم في الإطار القانوني/التنظيمي لا يُطبق على النحو المنشود

2- هل يوجد داع لرفع العلم الأحمر؟

العوامل التي من المحتمل أن تمنع اتخاذ الإجراءات المناسبة لتحسين نظام المشتريات

-أي شيء يمكن أن يعوق بشكل كبير الأهداف الرئيسية للمشتريات العامة ولا يمكن -التخفيف من أثره بشكل مباشر أو غير مباشر.

-عامل قد يكون خارج نطاق المشتريات العامة مثل:

الخلاف حول النتائج أو التعارض مع القوانين غير المتعلقة بالمشتريات أو الاتفاقيات الدولية أو عوامل خارجية تعطل التطور.

التقييم خطوة بخطوة

1

تخطيط وإعداد التقييم
مذكرة مفاهيمية
الترتيبات التنظيمية واللوجستية

2

تحليل السياق القطري

3

تقييم النظام ووضع التوصيات

4

التحقق من صحة النتائج

5

إعداد تقرير التقييم

6

التحقق من ضمان الجودة

7

نشر التقرير المعتمد

www.mapsinitiative.org

contact@mapsinitiative.org

تدعم مجموعة أصحاب المصلحة والسكرتارية مبادرة منهجية تقييم أنظمة المشتريات

2021

Graphic design: MH Design / Mao Haas